

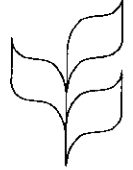


Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/SBSTTA/9/5/Rev.1
23 September 2003

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي



الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية
والتكنولوجية
الاجتماع التاسع

مونتريال ، ١٠ - ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣
البند ٤-١ من جدول الأعمال المؤقت *

الوضع القائم والاتجاهات في المناطق المحمية والتهديدات الواقعة على تلك المناطق

مذكرة من الأمين التنفيذي

موجز تنفيذي

إن مفهوم "المناطق المحمية" موجود منذ بزوغ التاريخ. أما المفهوم الأحدث عهداً، الذي ينطوي على إنشاء الحكومات للمناطق المحمية، فقد بدأ يظهر في القرن التاسع عشر. وفي البداية كانت هذه هي "مناطق برية" واسعة النطاق لم يكن فيها وقع بشري محسوس، ولم يكن الإنسان فيها إلا زائراً. وفي ١٩٥٩ صدر قرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ينطوي على إقرار عالمي بأنظمة المناطق المحمية، ويشمل المحاولات الأولى لتسجيل عددها ومداهها وموقعها من خلال طلب بتجميع "القائمة العالمية للمراتع الوطنية والمحميات المكافئة لها" وقد أيد ذلك الطلب في ١٩٦٢ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة شرع في وضع "قائمة الأمم المتحدة". وأشمل مجموعة بيانات بشأن المناطق المحمية على النطاق العالمي يديرها في الوقت الحاضر المركز العالمي لرصد الحفظ التابع لليونيب، وهي قاعدة تساند إصدار قائمة الأمم المتحدة للمناطق المحمية وقد تم في المؤتمر العالمي الخامس للمراتع، المعقود في سبتمبر ٢٠٠٣ نشر قائمة الأمم المتحدة للمناطق المحمية عن عام ٢٠٠٣. أما فئات إدارة المناطق المحمية التابعة لـ IUCN فهي مصنوعة بلغة مشتركة وتمكن

من إجراء مقارنة وتلخيص لأهداف الإدارة للمناطق المحمية في العالم ، كما أنها توفر الأساس لإدراج المناطق في تلك القائمة ، على الرغم من أن أنظمة التصنيف فيها بعض وجوه القصور .

وعدد المناطق المحمية في العالم قد أخذ في التزايد خلال بضعة العقود الماضية ، وهو الآن يربي عن ١٠٠,٠٠٠ موقع . ثم أن المساحة الإجمالية قد تزايد أيضاً باستمرار فبعد أن كانت أقل من ٣ ملايين كيلو متر مربع في ١٩٩٧٠ أصبحت تزيد عن ١٢ مليون كيلومتر مربع في أواخر التسعينات . بيد أن تمثيل المناطق الإيكولوجية والموائل في هذه المساحة يظل تمثيلاً غير متساو .

إن المناطق المحمية تغطي أكثر من ١١ في المئة من مساحة أراضي العالم . إن المراتع الوطنية - التي هي مناطق لإدارة الموارد في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ومناطق إدارة الموائل/الأصناف والمناظر الطبيعية الأرضية والبحرية المحمية هي الوسائل الأشد تفضيلاً لحفظ التنوع البيولوجي من حيث اتساع المدى ، وبإستعمال فئات الـ IUCN للإدارة - وقد أدى التوسع في مساحة الحضر وغير ذلك من أنواع الضغوط الناشئة عن التنمية إلى تزايد صعوبة إعلان حماية مساحات برية أوسع وصعوبة أضفاء الحماية السوية على المساحات الموجودة فعلاً على الرغم من أن بعض البلدان مثل البرازيل ومدغشقر أعلنت في المؤتمر العالمي الخامس للمراتع إنشاء محميات رئيسية. وكثير ما تكون أنظمة الحماية مشوبة بتوجيهها نحو الموائل ذات القيمة الاقتصادية الأقل والتي كثيراً ما تكون الأنواع فيها أقل أيضاً ، بينما تترك موائل أخرى بدون حماية سوية . وعلى الرغم من أن المنافع الاقتصادية للمساحات الطبيعية المحمية هي أمر لا يزال غير واضح ، إلا أن هناك قاعدة معروفة متنامية تؤيد أن تلك المناطق تفوق كثيراً مناطق التحويل .

أما البيانات بشأن المناطق البحرية المحمية فهي محدودة ولكنها توحى بأن المحيطات ، تغطي ٧٠ في المئة من مساحة الأرض ، إلا أن قدرأ يقل عن ٥٠ في المئة من البيئة البحرية هو القدر المحفوظ حفظاً سويماً . وأعلى البحار ، التي تخرج عن الولاية الوطنية ، وتشمل مقداراً يقدر بـ ٦٤ في المئة من محيطات العالم ، هي منطقة مهملة إهمالاً واضحاً . وهناك نسبة كبيرة من الموائل المائية في المياه الداخلية تدخل في المناطق المحمية . بيد أنه ، من الصعب تقدير النسبة المئوية للمياه الداخلية المحمية فعلاً ، خصوصاً لأنها معرضة لوقوع عليها من المناطق الخارجة عنها ، (مثلاً المناطق الواقعة تحت تأثيرات استجماع المياه) . وتوجد شواغل مماثلة بالنسبة للمستقبل الطويل المدى ، بالنسبة للمناطق البحرية المحمية .

وأنظمة البحيرات الرئيسية في العالم وأراضي الأعشاب ذات المناخ المعتدل لاتزال ممثلة تمثيلاً أقل مما ينبغي في النظام العالمي للمناطق المحمية . وكانت المناطق الجبلية من ضمن المناطق الأولى التي حظيت بأوضاع المناطق المحمية ، وهي تمثل مساحة كبيرة نسبياً من المواقع . وكثير من الجبال تعبر الحدود الوطنية وتوفر فرصاً للتعاون الدولي في إدارة المناطق المحمية . والتركيز العلمي في مجال الحفظ قد تحرك نحو المناظر الطبيعية ونهوج الأنظمة الإيكولوجية، وتزايد تبعاً لذلك الاهتمام بالمناطق المحمية العابرة للحدود .

وعلى الصعيد العالمي هناك حوالي ١٢,٤ في المائة من غابات العالم موجودة في المناطق المحمية ، حسب تصنيف فئات الـ IUCN . غير أنه توجد اختلافات هائلة بين المناطق ، تتراوح بين ٥ في المائة في أوروبا و ٢٠,٢ في المائة في أمريكا الشمالية والوسطى .

وفي إطار الاتفاقية فإن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، والتقارير الوطنية والتقارير المواضيعية بشأن المناطق المحمية توفر معلومات عن الوضع القائم وعن التهديدات الواقعة على التنوع البيولوجي في تلك المناطق ، وعن الإطار القانوني والسياسي للعمل وعن المؤسسات المسؤولة عن ذلك العمل . وهي تدل على أن أنظمة المناطق المحمية متقدمة تقدماً طيباً في معظم البلدان ، وأن المادة ٨ من الاتفاقية تعتبرها معظم الأطراف موضوع أولوية عالية . والموارد البشرية والمؤسسية والمالية محدودة وهذه المحدودية هي القيد الرئيسي الذي يعرقل التنفيذ الكامل لشبكات المناطق المحمية وكذلك إدارة المواقع المحمية الفردية .

ومعظم المناطق المحمية تبدو فاعلة في حفظ الأنواع والموائل والمناظر الطبيعية ذات القيمة . بيد أن عدداً كبيراً من المناطق المحمية لا تحظى إلا بمساندة غير وافية ، أو تفشل لطائفة متنوعة من الأسباب . والتهديدات المباشرة وغير المباشرة الواقعة على المناطق المحمية موصوفة وصفاً جيداً غير أن نسبة ضعيفة فقط من المناطق المحمية قد جرى عليها نوع من تحليل التهديدات الواقعة . وهناك تجميع من التقارير المواضيعية الوطنية مقدم في مايو عام ٢٠٠٣ يبين أنه يوجد أقل من ٢٥ في المئة من المناطق المحمية من الغابات تعد ذات إدارة جيدة ، ومتمتعة ببنية تحتية جيدة ، بينما توجد نسبة كبيرة من مناطق الغابات المحمية في البلدان التي أجابت على السؤال ليس فيها أي نوع من الإدارة . وهناك ١ في المائة فقط من مناطق الغابات المحمية تعتبر مأمونة على المدى الطويل . بل أن القدر المعروف من التهديدات الواقعة على المناطق البحرية المحمية هو قدر أقل من ذلك ، غير أن استقصاء حديث العهد قد استخلص أنه توجد ١٤ في المائة فقط من تلك المناطق مدارة إدارة فعالة . والنقص في الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية هو أيضاً مشكلة في معظم البلدان وبالنسبة لمعظم المناطق المحمية البحرية والساحلية .

إن الاعتراف الدولي بالمناطق المحمية ، شاملاً أموراً منها المناطق المعينة من خلال إتفاقية التراث العالمية واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة وبرنامج الإنسان والكرة الحيوية - هذا الاعتراف ينطوي على عنصر هام من النفوذ الدولي يساعد سواء على تحديد المواقع وعلى ما يتبع هذا التحديد من مساندة لإدارتها . وجميع برامج العمل في الاتفاقية تنطوي بصفة مباشرة أو غير مباشرة على مناطق محمية .

توصيات مقترحة

إن التوصيات المقترحة بشأن الوضع القائم والاتجاهات في المناطق المحمية واردة ضمن التوصيات المقترحة في مذكرة الأمين التنفيذي الذي عن برنامجه العمل المقترح بشأن المناطق المحمية (UNEP/CBD/SBSTTA/9/6) .

المحتويات

الصفحات

موجز تنفيذي	١
توصيات مقترحة	٣
أولاً- مقدمة	٦
ثانياً- خصائص المناطق الداخلة في قوائم المناطق المحمية	٧
ألف- أوصاف المناطق المحمية	٧
باء- فئات الـ IUCN لإدارة المناطق المحمية	٨
ثالثاً- التغطية العالمية للمناطق المحمية	٩
ألف- مصادر المعلومات	٩
١- قاعدة البيانات العالمية بشأن المناطق المحمية وقائمة الأمم المتحدة للمناطق المحمية	٩
٢- مصادر المعلومات الوطنية في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي	٩
باء- عدد ومدى المناطق المحمية في العالم	١٢
١- نظرة عامة عالمية	١٢
٢- المساحات المحمية مقسمة إلى مجالات مواضيعية وإلى مناطق	١٤
جيم- دور وفعالية المناطق المحمية	١٧
رابعاً- اتجاهات في عدد المناطق المحمية ومداهها	١٨
ألف- عدد المناطق المحمية ومداهها	١٨
باء- العوامل التي تحدد الاتجاهات	٢٠
١- التهديدات الواقعة على المناطق المحمية	٢٠
٢- اتفاقات مبادرات أخرى تعزز إنشاء المناطق المحمية والتوسع فيها	٢١
٣- مقررات مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي	٢٢
٤- خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة	٢٤

٢٤.....	خامساً- النتائج المستخلصة.....
٢٦.....	المرفق : فئات الـ IUCN لإدارة المناطق المحمية (١٩٩٤).....
٢٨.....	مراجع.....

أولاً - مقدمة

١- أن المادة ٨ من اتفاقية التنوع البيولوجي تدعو إلى ما يلي : (١) إنشاء نظام للمناطق المحمية أو مناطق تحتاج إلى اتخاذ تدابير خاصة لصيانة التنوع البيولوجي ؛ (٢) النهوض بحماية النظم الإيكولوجية والموائل الطبيعية وصيانة مجتمعات الأنواع القابلة للبقاء في البيئات الطبيعية ؛ (٣) إصلاح النظم الإيكولوجية المتدهورة وإعادتها إلى حالتها الطبيعية وتشجيع إعادة الأنواع المهددة إلى أوضاعها السوية ، بجملة أمور منها وضع خطط أو استراتيجيات إدارة أخرى وتنفيذها . وبالإضافة إلى ذلك كررَ مؤتمر الأطراف في مقرراته التتويبه بالدور المركزي للمناطق المحمية في حفظ التنوع البيولوجي واستعماله المستدام . وتبعاً لذلك تم وضع أنظمة وطنية للمناطق المحمية وصيانتها باعتبارها عناصر أساسية في الاستراتيجيات الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي .

٢- ويجرى أيضاً وضع المناطق المحمية في سياق اتفاقات وعمليات دولية وإقليمية أخرى ، مثل الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية في ظل اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة ، ومواقع التراث العالمي في ظل الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي ، ومحميات الكرة الحيوية المنشأة بموجب برنامج اليونسكو المتعلق بالإنسان والكرة الحيوية ، ومناطق الطيور الهامة التي وضعتها هيئة BirdLife International ؛ و" غابات الحدود " التي حددها معهد الموارد العالمية (WRI) ؛ و" Global 200 " الذي وضعه الـ WWF لتمثيل جميع أنماط الموائل الرئيسية .

٣- من المرجح أن المناطق المحمية الموجودة ستتوسع وأن تنشأ مناطق جديدة كأدوات لتحقيق ما يلي : (١) هدف الخطة الاستراتيجية للاتفاقية وخطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة ، لتحقيق تخفيض محسوس في معدل ضياع التنوع البيولوجي بحلول ٢٠١٠ ؛ (٢) غايات الألفية للتنمية (MDGs) ، ولاسيما الغاية ٧ بشأن كفاءة الاستدامة البيئية .

٤- ولذا فمن الأهمية بمكان الحصول على معلومات عن العدد الحالي والمساحة الحالية للمناطق المحمية ، وعن كيفية تأثر إنشائها وصيانتها وفعاليتها بالسياسات وغيرها من التدخلات البشرية . والقسم الثاني من المذكرة الحالية يلخص خصائص المناطق الداخلة في قوائم المناطق المحمية ، وفيه تقديم موجز لفئات إدارة المناطق المحمية ، التي وضعتها الـ IUCN ، وهي واردة كمرفق بهذه المذكرة . أما القسم الثالث ففيه وصف لعدد ومدى المساحات المحمية عالمياً ، مقسمة إلى مختلف المناطق والمجالات المواضيعية ، وتقوم على أساس بيانات شاملة سوف تقدم في قائمة الأمم المتحدة للمناطق المحمية عام ٢٠٠٣ . ويناقش هذا القسم أيضاً المحدوديات والفجوات في المعلومات المستعملة وكذلك في فعالية المناطق المحمية . وينظر القسم الرابع في الاتجاهات في الحجم والعدد والفعالية للمناطق المحمية وأنظمة الحماية فيها ، شاملة العوامل الرئيسية التي تحدد الاتجاهات الحالية والمستقبلية . ويستمد القسم الخامس بعض الاستنتاجات ، المتعلقة أساساً بالأنشطة المستقبلية الممكنة التي يمكن القيام بها في إطار الاتفاقية .

ثانياً- خصائص المناطق الداخلة في قوائم المناطق المحمية

ألف- أوصاف المناطق المحمية

١- إن عبارة "منطقة محمية" موصوفة في المادة ٢ من اتفاقية التنوع البيولوجي باعتبارها "منطقة محددة جغرافياً يجري تصنيفها أو تنظيمها وإدارتها لتحقيق أهداف محددة تتعلق بالصيانة". والتعريفات الأخرى للمناطق المحمية تشمل ما يلي :

(أ) تعريف الـ IUCN - الاتحاد العالمي للحفاظ - الذي أخذ به المؤتمر العالمي الرابع للمراتع (١٩٩٢) الذي يصف المنطقة المحمية بأنها "منطقة من الأرض و/أو البحر مكرسة بشكل خاص لحماية وصون التنوع البيولوجي ، وللموارد الطبيعية والموارد الثقافية المرتبطة بها ، وتدار من خلال وسائل قانونية أو وسائل أخرى فعالة".

(ب) تعريف الاستراتيجية العالمية للتنوع البيولوجي /^١ الذي نشر في ١٩٩٢ على يد معهد الموارد العالمية ، الذي يصف المناطق المحمية بأنها "منطقة أرضية أو بحرية منشأة بصفة قانونية ومملوكة ملكية عامة أو خاصة ، تنظم وتدار لتحديد غايات محددة في مجال الحفظ".

٦- يوجد في الوقت الحاضر أكثر من ١٠٠٠ مصطلح مستعملة لوصف المناطق المحمية الوطنية في قاعدة بيانات المناطق المحمية في العالم . وخلال التاريخ ، قامت الثقافات المختلفة بتجنيب الغابات والبساتين والجبال والبحيرات والأنهار والأرصفة وغير ذلك من مكونات البيئة الطبيعية ، لأغراض دينية أو صيدية أو حفظ الماء وحماية الأنواع . أما المفهوم "العصري" للمناطق المحمية فيعزي من الناحية التاريخية إلى القرن التاسع عشر ، بقيام الحكومات رسمياً بإنشاء مناطق محمية ، كثيراً ما كانت تترادف عبارة "المراتع الوطنية" وكان ينظر إلى تلك المواقع وكانت تدار باعتبارها "مناطق برية" لم يكن فيها وقع بشري محسوس . وكان التركيز في المناطق المحمية الأولى التي أنشئت بوصفها مراتع للصيد أو محميات وطنية على يد السلطات الاستعمارية ، في أفريقيا وآسيا ، واقعاً على تقييد دخولها للسكان الأصليين وغيرهم من السكان المحليين .

٧- إن أهمية المراتع والمحميات الوطنية معترف بها دولياً بموجب قرار^٢ صادر عن الأمم المتحدة في ١٩٥٩ وهو قرار يشير إلى قيمتها الإيحائية والثقافية ولرفاه الجنس البشري ، وكذلك إلى قيمتها الإيكولوجية والاقتصادية والعلمية . وبدأ المقرر المذكور أيضاً عملية تجميع قائمة عالمياً للمناطق المحمية .

٨- إن المناطق المحمية يمكن إنشاؤها لشتى الأغراض ، التي تشمل البحث العلمي ؛ حماية المناطق البرية ؛ حماية التنوع الجيني وتنوع الأنواع والمجموعات والمناظر الطبيعية ؛ وصيانة خدمات الأنظمة الإيكولوجية وحماية السمات الطبيعية والثقافية المحددة ، والسياحة والترفيه ؛ ومحركات النمو الاقتصادي المحلي والتنمية الاجتماعية؛ والتربية والاستعمال المستدام للموارد التي توفرها الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية ؛ والحفاظ على الخصائص الثقافية والروحية ؛ والأمن الوطني . وفي بعض المجالات يمكن إدراك هذه الأهداف كأثار جانبية لأنشطة أو

^١ <http://wri.igc.org/wri/wri/biodiv/gbs-home.html>

^٢ القرار ٧١٣ الصادر عن الدورة الـ ٢٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

ظروف أخرى ، على الرغم من أن الموقع لا يعتبر من الناحية الرسمية " موقعاً محمياً " . وهذه المناطق المحمية " من الناحية الفعلية " تشمل أماكن مثل المناطق البرية المعزولة (حيث تكون الحماية وليدة النأي) وحماية أحواض المياه والمحميات العسكرية ومناطق الأمن ؛ ومناطق مراقبة مصائد الأسماك ، وبل أيضاً - وهو موضوع يدور حوله جدل - مناطق محمية بفعل أنشطة بشرية هادمة مثل حقول الألغام أو منصات النفط المتروكة والسفن الغارقة (التي توفر حماية من تجريف قاع البحر) .

باء- فئات الـ IUCN لإدارة المناطق المحمية

٩- نظراً لهذا التنوع في أسماء المناطق المحمية والأهداف وأنظمة الإدارة فيها ، وضعت الـ IUCN في ١٩٧٨ نظاماً من عشر فئات، مستمدة في ذلك من الخبرة العالمية ، فئات للإدارة جرى تنقيحها في ١٩٧٤ فأصبحت الفئات الست الواردة في المرفق بالمذكرة الحالية . وفئات الـ IUCN توفر لغة مشتركة وتسمح بالمقارنة وبالتلخيص لأهداف الإدارة بالنسبة للمناطق المحمية في العالم .

١٠- غير أن قائمة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣ للمناطق المحمية تشمل جميع المناطق المحمية من جميع البلدان والأراضي ، بشرط أن تمتثل لتعريف الـ IUCN للمناطق المحمية ، سواء بتخصيص أو بدون تخصيص فئة من فئات الإدارة التي وضعتها الـ IUCN لتلك المناطق ، وبصرف النظر عن الحجم ، وتشمل المواقع المحددة دولياً وإقليمياً .

١١- إن نظام الـ IUCN للتقسيم إلى فئات مقبول قبولاً واسعاً ، وكان كبير الفائدة سواء في الحصول على المعلومات بنوع أقرب إلى التوحيد القياسي أو في توفير الإرشاد إلى البلدان القائمة بإنشاء أو بتوسيع أنظمة المناطق المحمية لديها. غير أن النظام فيه عدد من وجوه القصور ، التي تتعلق سواء بتطبيقه على الأرض أو بدقته على النحو الذي طبق به في مختلف عمليات شاملة إقليمية ودولية . وبعض المواقع يصعب إدخالها في فئة واحدة ، خصوصاً عندما تكون مدرجة على الصعيد الداخلي في مناطق خاصة يمكن إدخالها في فئات مختلفة . وفي حالات أخرى ، يبدو أن التشريع أو التفاصيل تقع بين فئتين . وهناك مشكلة أخرى دارجة تنشأ عندما تقوم بالتصنيف أطراف بعيدة عن المواقع ولا تملك إلا معلومات غير كافية لتقوم بتحديد دقيق للفئة . ولوحظ كذلك أن هناك حالات قامت بها سلطة ما عمداً أو عرضاً ، بإدخال مواقع في فئات تختلف تماماً عن موقعها على الأرض. وأخيراً كثيراً ما توضع المواقع في فئات إدارية على أساس وضعها الإداري النظري الذي يقوم أساساً على التحديد القانوني للموقع ، وليس على الموقع الفعلي لمواردها ولنظامه الإداري على الأرض . وقد أدت هذه المشكلة إلى ارتفاع الأصوات لإضافة حجم تكميل للتصنيف ، يقوم على فعالية الإدارة

١٢- جرى وضع مشروع عنوانه " التكلم بلغة مشتركة " للنظر في هذه القضايا المتعلقة بوضع المناطق المحمية في فئات مختلفة ، وهي أنشطة تبذلها جامعة Cardiff في المملكة المتحدة والـ IUCN واللجنة العالمية للمناطق المحمية (WCPA) التابعة لها والمركز العالمي لرصد الحفظ (يونيب- WCMC) ^٣ .

ثالثاً - التغطية العالمية للمناطق المحمية

ألف - مصادر المعلومات

١- قاعدة البيانات العالمية بشأن المناطق المحمية وقائمة الأمم المتحدة للمناطق المحمية

١٣- إن اشمل مجموعة بيانات بشأن المناطق المحمية على نطاق العالمي يقوم بإدارتها المركز العالمي لرصد الحفظ بالنيابة عن المجتمع الدولي وفي شراكة مع اللجنة العالمية للمناطق المحمية التابعة للـ IUCN . وقاعدة البيانات العالمية بشأن المناطق المحمية (WDPA) تقوم بتجويدها مجموعة من المنظمات غير الحكومية ، وضعت ما لديها من بيانات ومعارف في بوتقة واحدة . وعلى الرغم من أن هذا العمل لا يزال جارياً ، إلا أن قاعدة البيانات العالمية لديها في الوقت الحاضر ما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ سجل من المناطق المحمية . وقد طرحت WDPA على صعيد الملكية العامة في المؤتمر الخامس للمراتع العالمية ، في سبتمبر ٢٠٠٣ .

١٤- يجري تجميع قائمة الأمم المتحدة للمناطق المحمية من المعلومات التي تقدمها الوكالات الوطنية للمناطق المحمية وغيرها من المنظمات إلى قاعدة البيانات العالمية للمناطق المحمية ، ومن خلال البحث في مختلف المنشورات . وقد طرحت طبعة ٢٠٠٣ في المؤتمر العالمي الخامس للمراتع . ولكن مما يلاحظ أن المعلومات المقدمة إنما هي صورة جامدة غير متحركة لقاعدة البيانات العالمية للمناطق المحمية ، بينما البيانات تجمع باستمرار كما أن عملية حماية منطقة ما يمكن أن تتغير بمضي الزمن ، ولذا فإن التغيرات يمكن أن تحدث في أي وقت سواء في الحجم أو في التصنيف أو في الوضع القائم في المناطق المحمية .

٢- مصادر المعلومات الوطنية في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي

التقارير الوطنية

١٥- إن الأطراف في الاتفاقية تقدم معلومات عن المناطق المحمية بشكل رسمي إلى أمانة الاتفاقية على شكل دراسات حالات وكذلك - وهو الأهم - في التقارير الوطنية التي تقتضيها المادة ٢٦ من الاتفاقية والتقارير المواضيعية . ويمكن أن توجد معلومات إضافية في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي .

١٦- إن التقارير الوطنية الأولى كانت واجبة التقديم في نهاية ١٩٩٨ . وحتى الآن قدمت الأطراف ١٣٣ تقريراً . وكانت التقارير الوطنية الثانية مستحقة في ١٥ مايو ٢٠٠٣ . وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٣ كانت الأمانة قد تلقت ٩٨ تقريراً . وقد أجابت تسعون من هذه التقارير على الأسئلة المتعلقة بالمادة ٨ .

١٧- إن التقارير الوطنية تقدم بيانات موجزة عن الوضع القائم في التنوع البيولوجي ، وما يقع عليه من تهديدات ، وعن الإطار القانوني والسياسي للعمل وعن المؤسسات المسؤولة عن ذلك العمل . وتتضمن التقارير معلومات بشأن الأهمية النسبية لنظام المناطق المحمية في كل بلد ، ومستوى الموارد المتاحة للنظام ، واحتياجات بناء القدرة للنظام ، وطبيعة الخطط والخطوط الإرشادية المنفذة . وهذه التقارير تقوم على أساس تخطيط وتقييم واسع النطاق ، تؤيدهما الآلية المالية . ويبدو ، من تقييم تمهيدي لهذه التقارير ، أنه من الواضح أن شبكة

المناطق المحمية هي أمر مركزي في جهود معظم الأطراف لتنفيذ الاتفاقية . أن أكثر من ٧٠ في المائة من الأطراف التي قدمت تقاريرها الوطنية الثانية قد تبينت أن المادة ٨ هي مسألة عالية الأولوية . وأكثر من ٨٠ في المائة من البلدان التي قدمت تقاريرها قد وضعت نظاماً للمناطق المحمية ، وهناك ٦٥ في المائة قد وضعت خطوطاً إرشادية وطنية لاختيار المناطق المحمية وإنشائها وإدارتها . بيد أن طرفاً واحداً فقط من كل خمسة أطراف قد ذكر أن موارد كافية متوفرة لإدارة شبكة المناطق المحمية وصيانتها على نحو سوي .

التقارير المواضيعية بشأن المناطق المحمية

١٨- إن مؤتمر الأطراف ، في اجتماعه السادس ، قد دعا الأطراف إلى تقديم تقرير مواضيعي عن المناطق المحمية أو المناطق التي يقتضي فيها الأمر اتخاذ تدابير خاصة لحفظ التنوع البيولوجي . وهذه التقارير المواضيعية تتضمن معلومات عن الموضوعات الآتية : نظام المناطق المحمية ؛ الإطار التنظيمي ؛ النهج الإداري؛ الموارد المتاحة ؛ التقييم ؛ التعاون الإقليمي والدولي .

١٩- كانت التقارير المواضيعية مستحقة في ٣١ مايو ٢٠٠٣ . وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٣ كانت الأمانة قد تلقت ٣٤ تقريراً مواضيعياً (٤ من أفريقيا و ٧ من آسيا و ٥ من أوروبا الوسطى والشرقية و ٧ من مجموعة أمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي و ١١ من أوروبا الغربية ومجموعة البلدان الأخرى) . والتقارير المواضيعية بشأن المناطق المحمية تكمل بصفة عامة نتائج التقارير الوطنية ، إذ توفر معلومات إضافية محددة . وقد تم تجميع المعلومات الواردة في التقارير المواضيعية بشأن المناطق المحمية في وثيقة إعلامية (UNEP/CBD/SBSTTA/9/INF/2) للاجتماع التاسع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية . وقامت عدة بلدان قدمت تقاريرها بإدراج المناطق المحمية وغيرها من المواقع الموجودة لديها والتي تم الاعتراف بها أو تصنيفها بموجب اتفاقية أو برنامج دولي أو إقليمي . وتجميع البيانات التي وردت يدل على ما يلي :

(أ) إن أكثر من ٨٠ في المئة من البلدان التي أجابت تعلق أولوية عالية على وضع وتنفيذ نظام وطني للمناطق المحمية (بالقياس إلى ٧٠ في المائة ممن أجابوا بالإيجاب على السؤال نفسه في التقارير الوطنية). وهناك ما يقل قليلاً عن نصف البلدان التي أرسلت إجابتها ، قالت أنها وضعت عملية تخطيط منظمة لوضع وتنفيذ نظام وطني للمناطق المحمية ، وقامت بتقييم المدى الذي تغطي فيه شبكة المناطق المحمية الموجودة جميع المناطق التي تم تبين أنها ذات أهمية لحفظ التنوع البيولوجي ؛

(ب) إن معظم البلدان التي أجابت (٨٢ في المائة) لديها إطار سياسي وضعته أو نفذته و/أو تشريع تمكيني لإنشاء وإدارة المناطق المحمية . وهناك ٥ بلدان توجد في مراحل متقدمة من وضع هذه السياسات و/أو التشريع ، وهناك بلد واحد فقط موجود في المراحل المبكرة لوضع السياسة و/أو التشريع في هذا الصدد . وهناك حوالي ٦٠ في المائة من البلدان التي أجابت ، قد أخذت بعض الخطوط الإرشادية والمعايير والأهداف لمساندة اختيار وإنشاء وإدارة المناطق المحمية . وبعض الأطراف تطبق خطوطاً إرشادية ذات صلة بالموضوع وضعتها الـ IUCN أو صدرت في نطاق NATURA ٢٠٠٠ .

(ج) هناك حوالي ٦٠ في المئة من البلدان التي أجابت قد قامت بتقييم التهديدات الرئيسية الواقعة على المناطق المحمية ، وما فيها من تنوع بيولوجي ، بينما هناك ٢٥ في المئة من البلدان التي أجابت تجرى فيها هذه التقييمات أو مزعم أن تجرى ؛

(د) هناك فقط أكثر من ثلث البلدان التي أجابت ، لديها مناطق محمية معترف بها رسمياً أنشأتها منظمات غير حكومية ومجموعات من المواطنين والقطاع الخاص والأفراد ؛

(هـ) إن معظم البلدان التي أجابت ، شاملة البلدان المتقدمة النمو ، قد وجدت أن الموارد البشرية والمؤسسية والمالية إنما هي عامل يحد (٦٥ في المائة) أو يحد كثيراً (٢٥ في المئة) التنفيذ الكامل لشبكات المناطق المحمية وكذلك إدارة المناطق المحمية الفردية . وهناك بلدان فقط من التي قدمت إجابتها يجدان أن الموارد كافية أو طيبة للعمل في هذا الصدد . ومن ٢٢ من البلدان التي أجابت ومؤهلة للحصول على تمويل من مرفق البيئة العالمية ، تلقت ١٥ بلداً بعض الأموال ، وهناك أربع بلدان تطلب أموالاً ، وثلاثة بلدان لم تتلق أية أموال من مرفق البيئة العالمية لإنشاء وإدارة المناطق المحمية ؛

(و) توجد تقريباً بلد من كل بلدين أجابا يقوم في الوقت الحاضر بوضع برنامج لتقييم فعالية إدارة المناطق المحمية تقيماً منتظماً ، بينما يوجد بلد من كل أربعة بلدان لديه فعلاً مثل هذا البرنامج ؛

(ز) هناك أكثر ٧٠ في المائة من الأطراف التي أجابت قد ذكرت أنها متعاونة مع بلدان مجاورة في إنشاء و/أو إدارة المناطق المحمية العابرة للحدود ؛

(ح) بينما كلا التقارير الوطنية والتقارير المواضيعية توفر معلومات ممتازة عن أنشطة الأطراف ، إلا أنها لا تتضمن معلومات عن نتائج الحفظ .

باء- عدد ومدى المناطق المحمية في العالم /

١- نظرة عامة عالمية

الأحصاءات

٢٠- إن قائمة الأمم المتحدة للمناطق المحمية تحوى ١٠٢,١٠٢ موقع تغطي ١٨,٨ مليون كيلومتر مربع. وقد أحرز تقدم محسوس في حفظ مساحات ذات صفة تمثيلية في مناطق الأحياء الأرضية في العالم ، وأن تكن بعض مناطق الأحياء - شاملة أنظمة البحيرات وأراضي الأعشاب في مناطق المناخ المعتدل - لا تزال ممثلة تمثيلاً غير كاف . ومن المقدر أن ١٧,١ مليون كيلومتر مربع من مجموع المساحة المحمية هي مساحة أرضية محمية ، أي ما يمثل ١١,٥% من إجمالي مساحة اليابسة في العالم. من أسف أن المناطق البحرية ممثلة تمثيلاً غير كاف بالمرّة في نظام المناطق المحمية في العالم . ذلك أن مساحة المناطق البحرية المحمية تناهز ١,٦٤ مليون كيلومتر مربع - أي أقل من ٠,٥% من محيطات العالم ومن عشر المساحة الإجمالية من جميع المناطق المحمية في العالم .

الجدول ١

الفئة	عدد المواقع	نسبة العدد الإجمالي من المناطق المحمية %	المساحة التي تغطيها المناطق المحمية (ك م ٢)	نسبة إجمالي المساحة المحمية (%)
أولاً-أ	4,731	4.6	1,033,888	5.5
أولاً-ب	1,302	1.3	1,015,512	5.4
ثانياً	3,881	3.8	4,413,142	23.6
ثالثاً	19,833	19.4	275,432	1.5
رابعاً	27,641	27.1	3,022,515	16.1
خامساً	6,555	6.4	1,056,008	5.6
سادساً	4,123	4.0	4,377,091	23.3
عدد الفئات	34,036	33.4	3,569,820	19.0
المجموع	102,102	100	18,763,407	100

٢١- يبين الجدول ١ عدد وحجم المناطق المحمية على أساس فئات الإدارة التي وضعتها الـ IUCN كما يبين المواقع غير الداخلة في أية فئة من تلك الفئات (قائمة الأمم المتحدة للمناطق المحمية لعام ٢٠٠٣) .

(أ) إن النظرة العامة للإحصاءات العالمية تدل على أن ٦٧% من المناطق المحمية في العالم قد أدخلت ضمن فئة من فئات الـ IUCN للإدارة ، وهي تغطي ٨١% من إجمالي المساحة المحمية . ومن بين المواقع التي أدخلت في تلك الفئات يوجد أكبر عدد ضمن الفئة الرابعة (منطقة إدارة الموائل/الأصناف) والفئة الثالثة (الصحراوية الطبيعية) . إن تلك الفئتين معاً تحويان ٤٧% من جميع المناطق المحمية . ومن حيث إجمالي المساحة تضم الفئتين الثانية والسادسة ٤٧% من جميع المناطق المحمية . ولا يدعو هذا الأمر إلى العجب حيث أن المراتع الوطنية قد أنشئت تقليدياً لحماية مساحات أوسع على مستوى الأنظمة الإيكولوجية والمناظر الطبيعية . وأرقام عام ٢٠٠٣ تم عن الاتجاه في قوائم الأمم المتحدة السابقة ، وإن تكن مساحة الفئة الثانية - من الناحية النسبية - تقل هامشياً عما كانت عليه تلك المساحة في عام ١٩٩٧ . بيد أن الإتساع الشاسع للفئة السادسة إنما هو ظاهرة حديثة العهد نسبياً . وكانت هي أهم سمة مستجدة في عملية التتبع الأخير لنظام الـ IUCN المتعلق بفئات الإدارة كما كانت اعترافاً بالدور الهام الذي تلعبه المناطق المحمية في صون سبل العيش للسكان المحليين .

(ب) مع تزايد السكان وتنامي ضغوط التنمية تزايد صعوبة حماية المحميات الطبيعية الصارمة ومناطق البراري الشاسعة التي نزعنا إلى أن تظل أصغر المناطق عدداً ولا تحتل إلا المركز الرابع أو الخامس من حيث المساحة في ترتيب فئات الـ IUCN الخاصة بالإدارة (الفئتان الأولى - أ والأولى - ب).

الصفة التمثيلية

٢٢- أن كثيراً من أنظمة الحفظ مشوهة إذ تتحرف نحو مجموعات فرعية خاصة من السمات الطبيعية ، وهي في المعتاد الموائل ذات القيمة الاقتصادية الأقل وكثيراً ما تكون أيضاً ذات الأنواع الأقل ، بينما ترك مناطق أخرى محمية حماية غير وافية (Pressey ، ١٩٩٤) ولذا فإن شبكات المحميات الموجودة ليست دائماً هي خير نهج لتمثيل التنوع البيولوجي في مناطق خاصة ، وخلال العقد الماضي أشارت عدة تحليلات جرت على الصعيدين الوطني والإقليمي أن تغطية التنوع البيولوجي في المناطق المحمية غير واف إلى حد بعيد جداً (Scott et al ، ٢٠٠١) .

القيمة الاقتصادية

٢٣- بذلت بعض الجهود لتقييم القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي توفرها الأنظمة الإيكولوجية للبشرية . ودلت دراسة وحدة جرت في ١٩٩٧ أن القيمة السنوية لخدمات الأنظمة الإيكولوجية المستمدة من كل الكرة الحيوية تبلغ ٣٣ تريليون دولار ولاحظت أن معظم هذه القيمة خارج عن الأسواق (Costanza et al ١٩٩٧) على الرغم من أن هذا الرقم متنازع فيه (Daily ، ٢٠٠٠) . والمنافع الإيكولوجية للمناطق المحمية هي منافع عالمية وسوف تزداد قيمتها بإزدياد الضغوط على الموارد الطبيعية غير المحمية وما دام تغير البيئة العالمية مستمراً . وتدعو الحاجة إلى الإنصاف في انفاق التكاليف الحقيقية التي تتكبدها البلدان النامية في حفظ مناطق محمية لصالح العالم كله - والمستوى العالمي من المنافع العالمية الناتجة عن الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية المحمية يتطلب تصحيحات كبيرة للطريقة التي تساند بها المناطق المحمية . إن Balmford et al (٢٠٠٢) قد حسبوا أن نظاماً فعالاً من الحماية الأرضية والبحرية يتكلف حوالي ٤٥ مليار دولار في العالم . وهذا رقم يتجاوز بمراحل الـ ٦,٥ مليون دولار التي تنفق في الوقت الحاضر لهذا الغرض ولكنه رقم لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من الإعانات

الضارة اقتصادياً وإيكولوجياً - التي يقدر حجمها العالمي بـ ٩٥٠ - ١٩٥٠ مليار دولار سنوياً - التي لا تزال تسبب ضياع الموائل . وفي مقابل هذا الاستثمار المتواضع يحسب المؤلفون المذكورون (أي Balmford *et al*) " أن شبكتهم الافتراضية العالمية من المحميات من شأنها أن تكفل تقديم سلع وخدمات قيمتها السنوية الصافية - بعد استبعاد أرباح التمويل - ما بين ٤,٤٠٠ و ٥,٢٠٠ مليار دولار أمريكي ، تبعاً لمستوى استعمال الموارد المسموح به داخل المناطق المحمية . هذه نسبة بين التكلفة والمكسب تبلغ تقريباً واحداً على مائة .

٢- المساحات المحمية مقسمة إلى مجالات مواضيعية وإلى مناطق

المناطق المحمية البحرية والساحلية

٢٤- إن البيانات الحالية بشأن عدد ومدى المناطق المحمية البحرية والساحلية (MCPAS) تقوم أساساً على معلومات متاحة من قاعدة البيانات العالمية بشأن المناطق المحمية (WDPA) . وهناك محدوديات هامة تشوب هذه البيانات مع ذلك ، تشمل الافتقار إلى بيانات الموقع الجغرافي لكثير من المناطق المحمية ، وهو أمر يحد من إمكانيات إجراء تحليل أشد اكتمالاً . وأخر تحليل عالمي شامل للمناطق البحرية المحمية يعود إلى عام ١٩٩٥ (Kelleher *et al* ، ١٩٩٥) . وتبين قائمة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣ أنه على حين أن المحيطات تشمل ٧٠ في المئة من مساحة الكرة الأرضية إلا أن أقل من ٠,٥ في المئة من البيئة البحرية يدخل في المناطق المحمية ، بالقياس إلى حوالي ١١,٥ في المئة من مساحة اليابسة .

٢٥- أن المناطق التي جُنبت لحماية البيئة البحرية تتطوى على درجة شديدة التباين في حماية التنوع البيولوجي ، ولم يكن ذلك حتماً هو القصد الأول الذي أنشئت تلك المناطق من أجله . إن الـ MCPAS موجودة في جميع المناطق البحرية في العالم ، في أحجام تتراوح ما بين بضعة هكتارات إلى مئات أو الآف من الكيلومترات المربعة (مثلاً المرتع البحري لرصيف الحاجز الكبير) .

٢٦- أن المجالات خارج الولاية الوطنية هي فجوة واضحة في النظام العالمي الحاضر للمناطق المحمية البحرية والساحلية . وأعلى البحار تشمل ما يقدر بـ ٦٤ في المئة من محيطات العالم . بيد أن حوالي جميع المناطق المحمية البحرية والساحلية تقريباً تقع داخل حدود الولاية الوطنية . ولا توجد في الوقت الحاضر مناطق محمية بحرية وساحلية خارج الولاية الوطنية ، توفر حماية فعلية لطائفة واسعة من التنوع البيولوجي ، على الرغم من وجود بضع مناطق تحمي أنواعاً محددة أو تراقب نشاطاً له وقع خاص . والاستثناء في هذا هو منطقة محمية في أعالي البحار أنشئت حديثاً في البحر الأبيض المتوسط بموجب البروتوكول المتعلق بالمناطق المحمية بصفة خاصة في البحر الأبيض المتوسط .

٢٧- هناك خطط يجري وضعها لتحديث قائمة الجرد العالمية للمناطق البحرية المحمية .

الأراضي الرطبة/المياه الداخلية

٢٨- إن المركز العالمي اليونيبي-WCMC قدر أن ٥٧٠ مليون هكتار (أي ٦ في المئة من مساحة اليابسة على الأرض) مكونة من أراضي رطبة منها ٣٠ في المئة سبخات و ٢٦ في المئة مستنقعات و ٢٠ في المئة برك و ١٥ في المئة سهول فيضان و ٢ في المئة بحيرات . وتوجد مساحة شاسعة من هذه النسب تحظي بنوع ما من

الحماية . ويوجد في الوقت الحاضر ١١٨٠ موقعاً معترفاً بها كأراضي رطبة ذات أهمية دولية تعترف بها اتفاقية رامسار وتغطي مساحة إجمالية قدرها ١٠٣ مليون هكتار . ومع ذلك فإن هذه المساحة تشمل المياه الداخلية والمناطق الساحلية . وجرى في ١٩٩٧ تحليل لمواقع التراث العالمي المسجلة بناء على أنظمتها الإيكولوجية في المياه الداخلية ، استخلص أن كل موقع من موقعين تم تسجيله أساساً لما يحويه من أراضي رطبة ذات المياه العذبة ، أو لأنه يحوى قيمة محسوسة من الأراضي الرطبة ذات المياه العذبة (Thorsell *et al* ، ١٩٩٧) وكثير من هذه المواقع يضم مواقع رامسار أو هي أيضاً محميات في الكرة الحيوية في ظل برنامج الإنسان والكرة الحيوية التابع لليونسكو . ويوجد أكثر من ٧٥ في المئة من مواقع التراث العالمي التي تحوى قيمة محسوسة من المياه العذبة واقعة في واحدة من المناطق الإيكولوجية العالمية البالغ عددها ٢٠٠ منطقة ، التي تبينتها هيئة WWF . وعلى الصعيد الوطني أو دون الوطني يوجد الكثير من الآليات لحفظ سلامة المياه الداخلية ، شاملة حماية أحواض المياه وشواطئ الأنهار وحماية أراضي السواحل ، وحماية سهول الفيضان إلى آخره . بيد أنه من الصعب تقدير النسبة المئوية للمياه الداخلية التي تحظى فعلاً بحماية .

الجبال

٢٩- كما لوحظ ذلك في *Mountain Watch 2002* (اليونيب-WCMC ، ٢٠٠٢) ، كانت مناطق جبلية كثيرة ضمن المناطق الأولى التي أعطيت وضع المناطق المحمية بسبب مناظرها الخلابة وفرصها الترفيهية . وقد تطور مفهوم المناطق المحمية فشمّل المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي : مناطق جبلية محمية تشمل نقاط ساخنة للتنوع البيولوجي ومواقع أخرى ذات تنوع شديد في الأنواع . وتزايد سعى إدارة المناطق المحمية إلى تلبية احتياجات الناس الذين يعيشون في الجبال والتلال الكائنة على أقدام الجبال . وحيث أن كثيراً من الجبال تعبر الحدود الوطنية ، فإن الأنظمة الإيكولوجية الجبلية توفر فرصاً للتعاون الدولي في إدارة المناطق المحمية . وتشكل الجبال ٣٢ في المئة من المناطق المحمية . وهذا الرقم قائم على أساس تعريف اليونيب-WCMC للجبال . وتبعاً لذلك فإن إجمالي مساحة الجبال يبلغ حوالي ٤٠ مليون كيلومتر مربع أي حوالي ٢٧ في المئة من مساحة اليابسة على الأرض . وتقديرات المناطق الجبلية المحمية التي تم التبليغ عنها هنا تشمل فئات الـ IUCN للإدارة من الفئة الأولى إلى الفئة الرابعة . ويوجد حوالي ١٩٠ محمية في الكرة الحيوية تدخل ضمن الجبال . ومواقع التراث العالمي الجبلية (ومضمونها ٥٥ موقعاً) هي ضمن المناطق الأحيائية الأكثر شيوفاً في قائمة التراث العالمي ، إلى جانب الأراضي الرطبة والبيئات البحرية والساحلية . وكل خمسة من ثمانية مواقع طبيعية عابرة للحدود في قائمة التراث العالمي هي مواقع جبلية .

الغابات

٣٠- إن آخر تحليل عالمي شامل للمناطق المحمية في الغابات يرجع إلى عام ٢٠٠١ (اليونيب-WCMC ، ٢٠٠١) ويقوم على أساس طريقة محدثة لمناطق الغابات المحمية أعدتها الفاو . ويبين ذلك التحليل أنه ، على الصعيد العالمي ، يوجد ٤٧٩ مليون هكتار من الغابات أي ١٢ر٤ في المئة من مساحة الغابات في العالم موجودة

في المناطق المحمية . غير أنه توجد اختلافات كبيرة بين هذه المناطق ، تتراوح ما بين ٥ في المئة في أوروبا إلى أكثر من ٢٠ في المئة في أمريكا الشمالية والوسطى .

بيانات إقليمية

إن المعلومات التي تم تجميعها على يد GEO-3 تقدم بعض البيان عن الوضع القائم في المناطق المحمية في مختلف أقاليم العالم: ^٦

(أ) في أفريقيا ، صنفت حوالي ٧ في المئة من مساحة الأراضي باعتبارها محمية . وتتضمن أفريقيا ١٢٥٤ من المواقع المحمية (اليونيب ، ٢٠٠٢) ، تشمل ١٩٨ منطقة بحرية محمية و ٥٠ محمية في الكرة الحيوية و ٨٠ من الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية و ٣٤ موقعاً من مواقع التراث العالمي . وتوزيع المناطق المحمية يختلف بين المناطق الفرعية . فجنوب أفريقيا تملك أكبر عدد من المواقع وكذلك أكبر مساحة من المناطق المحمية . وتمثل أفريقيا جنوب الصحراء ١٨ في المئة من متوسط استثمار العالم في المناطق المحمية ؛

(ب) أن مجموع حجم المناطق المحمية في آسيا والهادئ الجنوبي يبلغ حوالي ٢٨٧ مليون هكتار تمثل زهاء ٨٣ في المئة من المساحة الإجمالية التي تضم ٦٧٨٩ موقعاً محمياً (اليونيب ، ٢٠٠٢) . وتملك استراليا أكبر عدد وأكبر مساحة تحت الحماية ؛

(ج) إن مجموع حجم المناطق المحمية في أوروبا هو ١١٨٣٥ مليون هكتار تمثل زهاء ٥ في المئة من المساحة ، وهي تشمل ٢٢٠٧٧ موقعاً معيناً . والبلدان في أوروبا الوسطى والشرقية لا تزال تملك ثروة من المناظر الطبيعية المحفوظة حفظاً طيباً، والأنظمة الإيكولوجية والأنواع التي هي أنواع نادرة أو انقرضت فعلاً في أوروبا الغربية . ومعظم المناطق المحمية تم تعيينها في أواخر السنوات الـ ١٩٧٠ . والتمويل من الحكومات قد تناقص منذ ذلك الوقت ، وكثير من هذه المناطق تعاني الآن من ضغط شديد ؛

(د) أن مجموع حجم المناطق المحمية في أمريكا اللاتينية والكاريبية هو ٢١٣٥٤ مليون هكتار تمثل حوالي ١٠٦ في المئة من مجموع المساحة وهي تضم ٢٦٧٥ موقعاً معيناً . وقد أنشئت كثير من المناطق المحمية الخاصة ، خصوصاً محميات الغابات . ومن الاتجاهات المتصلة بهذا الموضوع في السنوات الـ ١٩٩٠ إنشاء عدد من محميات الغابات التي يقوم المجتمع بإدارتها ؛

(هـ) إما في غرب آسيا فيوجد ٨٦٢٤ مليون هكتار محمية . والـ ٥٢ موقعاً المعينة تمثل حوالي ٢٣٢ في المئة من مجموع المساحة . وتمثل المناطق الإيكولوجية هو على الأرجح تمثيل غير متساوي، ويشمل مناطق صحراوية واسعة معينة للحفظ .

المناطق المحمية العابرة للحدود

٣١- إن الحفظ الفعال والإدارة الكفاءة للمناطق الطبيعية التي تعبر حداً واحداً أو عدة حدود كثيراً ما تقتضي إنشاء مناطق محمية عابرة للحدود . ولتلك المبادرات قيمة ذات أهمية في تعزيز التعاون بين الأمم وكذلك تضم

^٦ لم تعط بيانات عن المناطق المحمية في أمريكا الشمالية .

مناافع عملية كبيرة للإدارة . وبينما تحرك التركيز في الحفظ نحو حجم المناظر الطبيعية ونهوج الأنظمة الإيكولوجية، ونحو الاعتراف بأهمية الممرات الإيكولوجية والتوصيلية ، تزايد الاهتمام بمناافع الحفظ العملية الناشئة عن المناطق المحمية العابرة للحدود (Sandwith *et al* ، ٢٠٠١) وحتى عام ٢٠٠١ كان هناك على الأقل ١٦٩ مجعاً يضم كل منها منطقتين محميتين متجاورتين أو أكثر ، تقسمها حدود دولية ، وتشمل عدد إجمالياً من المناطق المحمية قدره ٦٦٧ منطقة تمثل ١١٣ بلداً . ومستويات الإجراءات الرسمية والتعاون تختلف بينما تم فعلاً إعلان بعض المناطق المحمية العابرة للحدود بإعتبارها مناطق رسمية ، ولكن لجميع تلك المناطق احتمال أن تصبح أيضاً مناطق محمية رسمية عابرة للحدود .

جيم- دور وفعالية المناطق المحمية

٣٢- إن كثيراً من المناطق المحمية هي مناطق فعالة في حفظ الأنواع والموائل والمناطق الطبيعية ذات القيمة. وقد دلت تحليل حديث العهد لـ ٩٣ منطقة محمية حول العالم أن معظم المراتع ناجحة في إيقاف تعرية الأراضي وناجحة ، ولكن إلى حد أقل ، في تخفيف وقع تقطيع الأشجار والصيد والحرائق والرعي (Bruner *et al* ، ٢٠٠١) . وبعد المنافع الناشئة عن المناطق المحمية تشمل ما يلي :

(أ) حماية هيكل الأنظمة الإيكولوجية وأدائها وجمالها ، والسماح بإعادة انتعاشها بعد ما لحق بها من أضرار في الماضي ؛

(ب) حماية التباين الجيني للأنواع المستغلة ؛

(ج) تحسين محصول مصائد الأسماك والغابات ، شاملاً من خلال حماية الأرصد المتوالدة ، وتعزيز الحشد (recruitment) ، وتخفيض الإفراط في الحصاد المتعلق بالأنواع الضعيفة المقاومة والمعرضة للأخطار ، وتخفيض النزاعات بين المستعملين وحماية الموائل الأساسية ؛

(د) توفير منافع أخرى مباشرة وغير مباشرة ، من اجتماعية واقتصادية ، تشمل المنافع للسياحة والاستعمالات التقليدية للتنوع البيولوجي وحفظ الأرصفة والمناطق الطبيعية ذات القيمة الفريدة ؛

(هـ) زيادة تفهمنا لمكونات التنوع البيولوجي وأنظمتها ، شاملة عن طريق توفير خط أساس لتبين التغييرات الناشئة عن الأنشطة البشرية ، بما يسمح بقياس مقدار الوفيات الطبيعية مع توفير مجالات للبحث لا يكون فيها للأنشطة البشرية وقع على التجارب والاختبارات ؛

(و) توفير فرص للجمهور كي يتمتع بالبيئات الطبيعية أو الطبيعية نسبياً ، وتوفير فرص لتربية الجمهور وللسماح للجمهور بتفهم آثار البشر على الأنظمة الإيكولوجية .

٣٣- غير أن عدداً كبيراً من المناطق المحمية لا يحظى بالمساندة الوافية ، بسبب نقص في الموارد المالية أو القدرات ، يمكن أن يخفف ذلك تخفيفاً كبيراً فعالية تلك المناطق (UNEP-WCMC ، ٢٠٠٢ ؛ أنظر أيضاً جميع التقارير المواضيعية بشأن المناطق المحمية (UNEP/CBD/SBSTTA/9/INF/2) . ومن الموضوعات التي تتردد في المعتاد لبيان فشل المناطق المحمية في تحقيق أهدافها الموضوعات الآتية :

- (أ) الموارد المالية والتقنية غير الكافية لوضع وتنفيذ خطط إدارة ، أو النقص في الموظفين المدربين؛
- (ب) النقص في البيانات العلمية والمعلومات بشأن قرارات الإدارة ، شاملة المعلومات بشأن وقع استعمال الموارد وبشأن الوضع القائم في الموارد البيولوجية ؛
- (ج) النقص في مساندة الجمهور وعدم رغبة المستعملين ان يتبعوا القواعد التي تحددها الإدارة ، وكثير ما يكون ذلك لأن المستعملين لم يشركوا في وضع تلك القواعد ؛
- (د) الإلتزام غير الوافي بتطبيق قواعد ولوائح الإدارة ؛
- (هـ) الاستعمال غير المستدام للموارد الموجودة داخل المناطق المحمية ؛
- (و) وقع الأنشطة التي تبذل في المناطق الأرضية والبحرية خارج حدود المناطق المحمية ، شاملة التلويث والاستغلال المفرط ؛
- (ز) نقص المسؤوليات التنظيمية الواضحة على صعيد الإدارة وعدم وجود تنسيق بين الوكالات التي تحمل مسؤولة عن المناطق المحمية ؛
- (ح) مشكلات تتعلق بحجم وتغطية الموائل ، خصوصاً في حالة المناطق المحمية البحرية والساحلية؛
- (ط) تضارب الأهداف المقصودة من المناطق المحمية ؛
- (ي) نقص الشبكات الوطنية أو الإقليمية ؛
- (ك) نقص التفهم ونقص إدماج القضايا الاجتماعية والاقتصادية في إنشاء وإدارة المناطق المحمية؛

٣٤- من المتفق عليه كذلك بصفة عامة أن الأنظمة الموجودة في المناطق المحمية غير كافية للوفاء بالدور المتوقع في الاتفاقية ، هو دور حفظ العناصر ذات الصفة التمثيلية للتنوع البيولوجي والوفاء بهدف احداث تخفيض محسوس في معدل ضياع التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠ . إن كثيراً من الأنظمة الإيكولوجية في الكرة الأرضية غير ممثلة أو ممثلة تمثيلاً غير واف بالمناطق المحمية .وبالإضافة إلى ذلك إن كثيراً من المواقع الفريدة والنقاط الساخنة للتنوع البيولوجي غير محمية أو لا تحظى إلا بحماية غير وافية .

رابعاً- اتجاهات في عدد المناطق المحمية ومداها

ألف- عدد المناطق المحمية ومداها

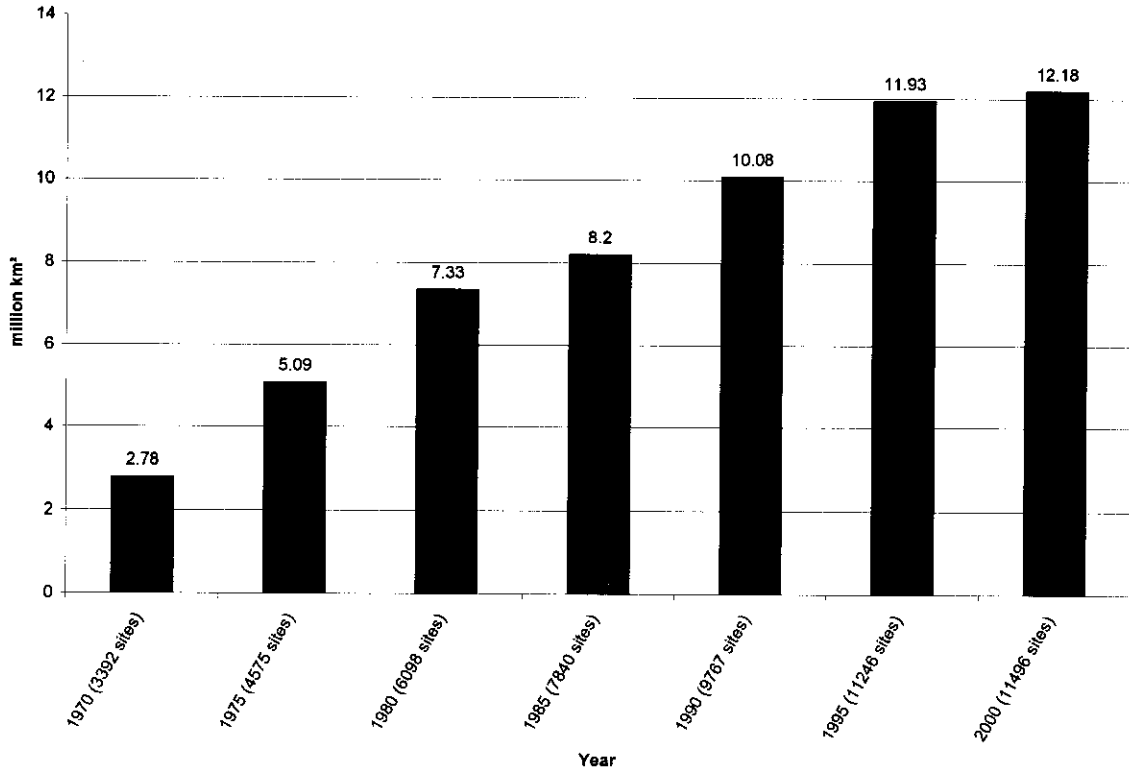
٣٥- تزايد عدد المناطق المحمية تزايداً مطرداً خلال القرن العشرين (أنظر الشكل ١) . وتتطور أيضاً مفهوم المناطق المحمية انطلاقاً من المراتع الوطنية والمحميات الطبيعية بالمعني الصارم ، إلى مناطق يمكن فيها للإدارة أن تكفل حفظ الأنواع والموائل ووظائف وخدمات الأنظمة الإيكولوجية ، وتكفل الوفاء باحتياجات السكان المحليين الذين يعيشون داخل أو خارج تلك المناطق المحمية .وتوسيع نطاق الحفظ والاستعمال المستدام للمنافع التي توفرها المناطق المحمية قد أدى إلى توسيع محاذ له لنطاق أصحاب المصلحة - وهو نطاق يضم مجتمعات السكان

الأصليين والمحليين بوصفهم من القادة الأساسيين والمنفعين الأساسيين في كثير من المواقع ، وهذا اعتبار له أهميته.

٣٦- أن عدد المناطق المحمية في العالم قد تزايد خلال العقود الماضية ، وهو يزيد الآن عن ١٠٠,٠٠٠ موقع (بالشكل ١) . ومجموع مساحة المواقع المحمية قد تزايد أيضاً باستمرار خلال العقود الثلاثة الماضية ، إذ ارتفع من أقل من ثلاثة ملايين كيلومتر مربع في ١٩٧٠ إلى أكثر ١٢ مليون كيلومتر مربع في أواخر السنوات ١٩٩٠ (Green and Paine، ١٩٩٧، ، منكورين في اليونيب ، ٢٠٠٢) . مما يدل على أن هناك جهوداً متواصلة من جانب الحكومات لإيجاد مناطق محمية . غير أنه ينبغي أن يلاحظ أن ما حدث مؤخراً من تزايد عدد ومساحة تلك المناطق هو تزايد نشأ جزئياً عن أن التبليغ الذي حدث في السنوات الأولى من تشغيل قاعدة البيانات العالمية بشأن المناطق المحمية لم يشمل جميع المناطق المحمية .

تطور العدد والمدى العالميين للمناطق المحمية

Evolution of the global number and extent of protected areas



الشكل ١ : نمو العدد العالمي والمساحة الإجمالية للمناطق المحمية من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٠ .

المصدر : اليونيب ، ٢٠٠٢ ، بالتعديل

٣٧- إن الاتجاه في المناطق البحرية والساحلية المحمية يبين التغيرات في عدد المناطق المحمية خلال بضعة العقود الماضية . لقد وجدت المناطق المحمية البحرية والساحلية طوال مئات السنين . فالمحيط الهادئ مثلاً كانت

فيه عدة مناطق يحظر فيها زعماء المجتمع لاستعمال الاستخراجي ، حتى تستطيع الموارد أن تتولد من جديد . ويمكن أن توجد أمثلة على هذه المناطق البحرية والساحلية المحمية أيضاً في أنحاء أخرى من العالم . وعلى الرغم من أن قائمة الجرد العالمية الحالية قد عفا عليها الزمن ، إلا أنه من المعروف أن عدد المناطق البحرية والساحلية المحمية قد تزايد على مر السنوات العشرين الماضية ، وأن معظم البلدان الساحلية تملك الآن على الأقل منطقة محمية واحدة . غير أن معظم المناطق البحرية والساحلية المحمية بموجب قرارات رسمية إنما هي حديثة العهد جداً . ففي ١٩٧٠ كان هناك ١١٨ منطقة منها معروفة فقط وارتفع العدد إلى ٤٣٠ فقط في ١٩٨٥ . أما في ١٩٩٤ فكان هناك زهاء ١٣٠٦ من المناطق البحرية والساحلية المحمية غير أن أكثر من نصفها كان موجوداً في أربع مناطق بحرية - المنطقة الكاريبية الأوسع نطاقاً ، المحيط الهادئ الشمالي الشرقي ، المحيط الهادئ الشمالي الغربي ، وأستراليا / نيوزيلندا . وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه الأرقام لا تشمل المناطق البحرية والساحلية المحمية التي أنشئت بصفة طوعية ، وليس بقرار رسمي ، كما تستبعد المناطق المحمية التي تسودها المساحات اليابسة ، ولكنها تشمل بعض المكونات البحرية (IUCN, 1999) .

باء - العوامل التي تحدد الاتجاهات

٣٨- أن المناطق البحرية تواجه على النطاق العالمي تهديدات شتى لسلامتها وبقائها . وهذه التهديدات قد وصفت بعبارات عامة في كثير من النشرات . بيد أن وقعها ينبغي رصده ، وتقييمه وأخذه في الحسبان عند تصميم وإدارة المناطق المحمية والأنظمة . وهناك أيضاً عوامل تشجع على إقامة مناطق محمية ، تشمل عدداً من المقررات الصادرة عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي ، وبرامج إقليمية ودولية . وتؤثر هذه العوامل فيما يحدث من تغيرات في عدد ومدى المناطق المحمية مع مرور الزمن .

١- التهديدات الواقعة على المناطق المحمية

٣٩- إن استقصاء قامت به الـ IUCN في ١٩٩٩ في عشر بلدان رئيسية من بلدان الغابات^٧ (IUCN ، ١٩٩٩) وجد أن مستوى التهديد عال ، وتبين قضيتين رئيسيتين هما :

(أ) الإدارة . إن أقل من ٢٥ في المئة من المناطق الغابائية المحمية قد اعتبرت مدارة إدارة جيدة ، وفيها بنية تحتية جيدة ، بينما هناك من ١٧ إلى ٦٩ في المئة من المناطق الغابائية المحمية ليست فيها أية إدارة على الإطلاق ؛

(ب) الأمن . إن ١ في المئة فقط من المناطق الغابائية المحمية قد اعتبرت مأمونة على المدى الطويل . وهناك ١ في المئة أخرى تدهور إلى درجة بلغت من الشدة أنها فقدت القيم التي أعطيت لها الحماية أصلاً من أجلها . وهناك حوالي ٢٢ في المئة تعاني من مختلف مستويات التدهور و ٦٠ في المئة مأمونة في الوقت الحالي ولكنها تواجه تهديدات محتملة في المستقبل .

⁷ إن استقصاء الـ IUCN قد غطى البرازيل ، الصين ، الغابون ، أندونيسيا ، المكسيك ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الاتحاد

الروسي ، جمهورية تنزانيا الاتحادية ، فينتام

٤٠- إن التهديدات الواقعة على المناطق المحمية ليست مقصورة على البلدان النامية أو على المناطق الحارة الواقعة بين المدارين . فضياع الغابات ذات النمو القديم بأوروبا وأمريكا الشمالية مثلاً كاد أن يكون كاملاً في معظم المناطق فيما عدا الشمال المتجمد ، بينما الأجزاء الغابائية المتبقية في المناطق المحمية مهددة بتلويث الهواء والأمطار الحمضية والأفرط في استعمال المراتع الوطنية وغير ذلك من أصناف التهديد .

٤١- بل إن هو معروف عن التهديدات الواقعة على المناطق البحرية المحمية أقل من ذلك . وقد جرى استئصاء حديث العهد على ٣٤٢ منطقة محمية في جنوب شرق آسيا استخلص أن هناك ١٤ في المئة فقط مدار إدارة فعلية . ولاحظت نفس الدراسة أن " الأنشطة البشرية تهدد الآن ما يقدر بـ ٨٨ في المئة من الأرصفة المرجانية بجنوب شرق آسيا ... وبالنسبة لـ ٥٠ في المئة من هذه الأرصفة يعتبر مستوى التهديد عالياً أو عالياً جداً " . (Burke et al., ٢٠٠٢) . وعلى غرار ذلك قدر معهد الموارد العالمية في ١٩٩٥ أن أكثر من نصف المناطق المحمية البحرية والساحلية خاضعة لمخاطر شديدة من جراء تنمية ساحلية مكثفة في جوارها . وفي معظم المناطق أن عدد المناطق المحمية البحرية والساحلية التي تدار بفعالية يفوقها عدد المناطق ذات الإدارة الفاشلة أو التي لا إدارة لها على الإطلاق . والنقص في الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية (IMCAM) ، هو أيضاً مشكلة في معظم البلدان وبالنسبة لمعظم المناطق البحرية والساحلية المحمية . وإذا كان التلويث والتآكل بالنسبة للأراضي الممتدة إلى البحر غير خاضعين للرقابة ، فإن خطوات الحماية في البيئة البحرية قد تكون عقيمة (IUCN, ١٩٩٩) . ونتيجة لذلك إن التنوع البيولوجي البحري والساحلي على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني أخذ في التناقص أو في الضياع . إن الموائل آخذة في التجزؤ وفي التدهور أو في الضياع ، وتتأثر الأنواع على مستوى المجتمعات في مستواها الجيني ، مما يسفر عن انقراضات محلية أو إقليمية .

٤٢- إن تقرير WCPA الذي عنوانه " تخطيط النظام الوطني للمناطق المحمية " قد استخلص أن التهديدات الرئيسية للحفاظ لمعظم البلدان واقعة خارج نظام المناطق المحمية . وما لم يتم تبين ومعالجة الروابط بين إدارة المناطق المحمية والعوامل الخارجية ، فإن قضايا الحفاظ الجوهرية يكون من الصعب حلها . (Davey, ١٩٩٨) .

٤٣- أن التهديدات المباشرة وغير المباشرة للمناطق المحمية وكذلك أسبابها الكامنة قد استعرضها كثير من المؤلفين (مثلاً WRI et al. 1992 ، اليونيب ، ١٩٩٥ ، Carey et al ، ٢٠٠٠) . وهناك عوامل إضافية تشمل ، وقع تغير المناخ ، الصيد والإتجار في الأنواع التي تعيش في المناطق المحمية .

٢- اتفاقات مبادرات أخرى تعزز إنشاء المناطق المحمية والتوسع فيها

المنظمات والبرامج

٤٤- إن منظمات وبرامج عديدة مخصصة لتعزيز دور المناطق المحمية وفعاليتها على الصعيد الدولي . ومن الأمثلة الهامة برنامج اليونسكو المسمى الإنسان والكرة الحيوية ، ومشروع الأنظمة الإيكولوجية الحرجة الذي يقوم به البنك الدولي ، والنظام العالمي ٢٠٠ الذي يقوم به الصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) ؛ ومبادرة المواقع المعرضة للهلاك التي تقوم بها هيئة The Nature Conservancy . والتحليلات الكمية لقيمة المناطق المحمية تزايد استعمالها لتبرير ومساندة إنشاء وتعزيز شبكات من المناطق المحمية (IUCN ، ١٩٩٨) .

والمعلومات المتعلقة بقيمة المناطق لمختلف مجموعات المستعملين ، والظروف الكامنة من ثقافية واجتماعية اقتصادية ، هي أيضاً معلومات هامة للتمكين من القيام بإدارة أفضل ، والتحكم في التهديدات وحل النزاعات. بيد أنه حتى الآن ، كانت الجهود الرامية إلى توصيل هذه القيم إلى علم صناع القرار وغيرهم ، كانت جهوداً على مستوى مخصص (أي غير شامل) وكثيراً ما كانت تعتمد على استراتيجيات وأدوات اتصال غير وافية بالعرض.

الاتفاقات الدولية والإقليمية

٤٥- إن عدداً هاماً من اتفاقات الدولية تؤثر في تعيين مناطق محمية جديدة ، بينما يضع غيرها طبقات من الحماية القانونية إضافية على المواقع الموجودة فعلاً وفي الحالات التي يطبق فيها التصنيف الدولي ، يدخل في أحيان كثيرة عنصر من الهيبة والنفوذ (prestige). وهذا أمر معترف به صراحة بالنسبة لمواقع التراث العالمي ، غير أنه أيضاً صحيح بالنسبة لمواقع رامسار ومحميات الكرة الحيوية ، وبالنسبة لمواقع الدبلوم التابعة لمجلس أوروبا ، وجائزة المناظر الطبيعية القادمة التي سيمنحها مجلس أوروبا . ومن المعلومات المفيدة أن يلاحظ أن كلاً من تعيينات مجلس أوروبا ومحميات الكرة الحيوية إنما تنشأ بموجب اتفاقات خارجة عن المعاهدات ، فهي بذلك غير ملزمة بموجب القانون الدولي ، وكثير من نجاحها يعتمد إذن على الهيبة والنفوذ المرتبطين بالتعيين .

٤٦- غير أن قدراً كبيراً من الهيبة والنفوذ ينبغي استعماله لمساندة الحفظ الفعلي ورفع مستوى الوعي الدولي والوطني والمحلي ، وتعبئة الموارد البشرية والمالية في سبيل الإدارة الفعلية للمواقع .

٣- مقررات مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي

٤٧- إن مؤتمر الأطراف قد نظر على وجه التحديد في تنفيذ المادة ٨ في اجتماعه الثاني والثالث ، اللذين ركز فيهما على أهمية التعاون الإقليمي والدولي ، وأهمية نشر الخبرة المكتسبة في الموضوع (المقرران ٧/٢ و ٣ /٩). وصادر مؤتمر الأطراف أيضاً تعليماته إلى الآلية المالية بمساندة جهود الأطراف لتنفيذ المادة ٨ كموضوع مستعجل وذو أولوية (المقرران ٤/١ و ٦/٢) .

٤٨- إن المناطق المحمية هي عنصر جوهري في عمل مختلف البرامج المواضيعية التي أقرها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الرابع وما تبعه من اجتماعات :

(أ) العنصر ٣ من برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي^٨ / مخصص للمناطق المحمية البحرية والساحلية . وهدفاً هذا العنصر من البرنامج هما تسهيل البحث وأنشطة الرصد ووضع معايير لإنشاء المناطق المحمية البحرية والساحلية ولجوانب إدارتها .

(ب) إن برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية^٩ / يوصي بتقاسم المعلومات والخبرات المتعلقة بالحفظ والاستعمال المستدام لهذه الأنظمة ، مع الإشارة على وجه التحديد إلى

^٨ / المقرر ٥/٤ ، المرفق

^٩ / المقرر ٤/٤ ، المرفق ١ ، وفي التوصية ٢/٨ ، المرفق من توصيات الهيئة الفرعية

استعمال المناطق المحمية واستراتيجيات إدارتها في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية.^{١٠}

(ج) إن برنامج العمل الموسع بشأن التنوع البيولوجي للغابات يتضمن عدداً من الأنشطة المتصلة بالمناطق المحمية . وبرنامج العمل يدعو أيضاً إلى العمل بشأن دور وفعالة المناطق المحمية^{١١}

(د) إن استعمال وإنشاء المزيد من المناطق المحمية المذكور باعتباره أحد التدابير المستهدفة اللازمة لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأراضي الجافة وشبه الرطبة^{١٢}

(هـ) إن برنامج العمل المقترح بشأن التنوع البيولوجي للجبال يدعو إلى أمور منها حماية الأنظمة الإيكولوجية الهشة الفريدة للجبال ، مع إيلاء عناية خاصة للتدابير الرامية إلى الحماية الصارمة عندما تكون ممكنة^{١٣}

(و) في الاستراتيجية العالمية لحفظ النبات^{١٤} / أقر مؤتمر الأطراف الهدفين ٤ و ٥ ، اللذين يحددان أنه بحلول عام ٢٠١٠ ينبغي أن يتم ما يلي : (١) أن تكون ١٠ في المئة على الأقل من كل منطقة إيكولوجية في العالم محفوظة حفظاً فعالاً ، وهو أمر ينطوي ضمناً على زيادة تمثيل مختلف المناطق الإيكولوجية في المناطق المحمية وزيادة فعالية المناطق المحمية ؛ (٢) حماية ٥٠ في المئة من أهم المناطق لتنوع النبات ، وهي حماية ينبغي أن تكفل من خلال تدابير حفظ فعالة ، تشمل المناطق المحمية ؛

(ز) إن برنامج العمل بشأن المادة ٨ (ي) يشمل في مكوناته مكونة تتعلق بالمناطق المحمية^{١٥}

(ح) إن قيمة البيانات التصنيفية بالمساعدة على اختيار المواقع التي تدخل في المناطق المحمية أمر يعترف به برنامج عمل المبادرة العالمية للتصنيف^{١٦}.

(ط) إن المناطق المحمية المذكورة أيضاً في ما يتصل بالتبين والرصد والمؤشرات والتقييمات^{١٧}. وفي مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية المقترحة في سبيل الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي^{١٨}.

¹⁰ / المقرر ٤/٤ ، الفقرة ٤

¹¹ / المقرر ٢٢/٦ ، المرفق

¹² / المقرر ٢٣/٥ ، المرفق الأول والثاني الجزء باء ، النشاط ٧ (ألف)

¹³ / وافقت عليها الهيئة الفرعية في توصيتها ١/٨ (ألف).

¹⁴ / المقرر ٩/٦ ، المرفق

¹⁵ / المرفق ١٦/٥ ، المرفق ، الجزء الثاني ، المهمة ٢.

¹⁶ / المقرر ٨/٦ .

¹⁷ / المقرر ٧/٦ باء .

¹⁸ / UNEP/CBD/SBSTTA/9/9 والوثائق الإعلامية ذات الصلة .

٤ - خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة

٤٩- في الفقرة ٣٢(ج) من خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة أوصت القمة بإنشاء مناطق بحرية محمية ، بما يتمشى والقانون الدولي وتقوم على أساس معلومات علمية ، تشمل وجود شبكات ذات صلة تمثيلية بحلول عام ٢٠١٢ و إغلاقات في الزمن /المناطق ، في سبيل حماية أراضي وفترات الحضانة والاستعمال السوي للأراضي الساحلية وتخطيط أحواض المياه وإدماج إدارة المناطق البحرية والساحلية في القطاعات الرئيسية.

خامساً - النتائج المستخلصة

٥٠- أن البيانات المتاحة تدل على أن المناطق المحمية تغطي ما يقرب من ١١ في المئة من مساحة اليابسة وقد أقر مؤتمر المراتع العالم عام ١٩٩٢ هدفاً يتمثل في تحقيق حماية ١٠% مناطق الأحياء الرئيسية في العالم . وقائمة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣ تبين أن ذلك قد تم إدراكه أو تجاوزه بالنسبة لتسع من مناطق الأحياء الـ ١٤ الداخلة في نظام Udvardy . والخبرة المكتسبة في رصد ما أحرز من تقدم بشأن هذا الهدف العالمي الطوعي ، يمكن أن تكون درساً مفيداً في العملية ، التي تقودها اتفاقية التنوع البيولوجي ، لتحقيق هدف التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠ .

٥١- بيد أنه ينبغي الاعتراف بأنه على الرغم من أن المستوى العالمي لعدد ومدى المناطق المحمية قد تزايد خلال العقود الماضية ، إلا أن الأنظمة القائمة في المناطق المحمية لا تمثل فئات التنوع البيولوجي الهامة بحفظها واستعمالها المستدام على نحو ما يقرر ذلك المرفق الأول باتفاقية التنوع البيولوجي . وهذا صحيح بصفة خاصة بالنسبة للمناطق البحرية ، التي يقل ما هو محمي منها عن ١ في المئة ، وبشأن النقاط الساخنة ، بما يتمشى وخطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة . وهناك حاجة إلى تبين فئات التنوع البيولوجي الواردة في المرفق الأول بالاتفاقية ، بقصد تبين الأنواع والأنواع الفرعية والموائل أو الأنظمة الإيكولوجية التي تقتضي خطوات عاجلة ، مع مراعاة نهج الأنظمة الإيكولوجية وبما يتمشى والمبادرة العالمية للتصنيف .

٥٢- وبالإضافة إلى ذلك إن التقييمات الشاملة لفعالة المناطق المحمية وأنظمتها كانت أمراً نادراً نسبياً ، على الرغم من أهمية هذه التقييمات لكفالة أن تحقق المناطق المحمية الأهداف التي أنشئت من أجلها . وكما تبين ذلك التقارير المواضيعية المقدمة في مايو ٢٠٠٣ ، هناك كثير من البلدان لديها - أو تقوم في الوقت الحاضر بوضع - برامج لتقييم فعالية إدارة المناطق المحمية وذلك على أساس منتظم . وهذه البرامج تقتضي مساندة مالية وافية ، وتنمية القدرات .

٥٣- هناك حاجة إلى هدف موجه بوضوح نحو تحقيق نتائج ، لتحسين الصفة التمثيلية والفعالية للمناطق المحمية في تحقيق أهداف الاتفاقية ، بما يتمشى والأهداف العالمية المتفق عليها في الأونة الأخيرة ، وللاستمداد من أمور منها عمل المنظمات والاتفاقيات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة ونتائج وتوصيات المؤتمر العالمي الخامس للمراتع في ظل الـ IUCN . وينبغي أن يوضع تركيز خاص على المناطق المحمية البحرية والساحلية ، التي وافقت بالنسبة لها كل من الهيئات الآتية : فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالمناطق البحرية

والساحلية المحمية ، والهيئة الفرعية في اجتماعها الثامن والقيمة العالمية على أن التنوع البيولوجي البحري والساحلي ينبغي الحفاظ عليه سواء في المناطق الداخلة في الولاية الوطنية أو خارج تلك المناطق . وقد وضعت القمة العالمية تاريخاً مستهدفاً هو عام ٢٠١٢ لتنفيذ هذه الشبكة العالمية . وهذا التاريخ يمكن أيضاً أن يؤخذ به في عمل الاتفاقية .

٥٤- أن آليات الرصد ذات المؤشرات المناسبة هي أمر هام لتسهيل تقييم دور المناطق المحمية في تحقيق هدف التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠ ، مع البناء على ما يوجد من خطوط إرشادية ومنهجيات .

٥٥- أن فئات الـ IUCN لإدارة المناطق المحمية كما وردت في المرفق بالمذكرة الحالية ، هي أداة نفيسة لتوفير معلومات يمكن المقارنة بينها ، عبر البلدان والمناطق ، على الرغم من وجود بعض وجوه القصور المتعلقة بإمكانية تطبيقها على الأرض . ويمكن مواصلة وضع النظام وتنقيحه كي يشمل أموراً منها المعايير المتعلقة بالصفة التمثيلية وبفعالية المناطق المحمية .

٥٦- إن قيمة قاعدة البيانات العالمية بشأن المناطق المحمية وقائمة الأمم المتحدة للمناطق المحمية أمر قام الدليل عليه باعتبارهما أداتين لجعل المعلومات المتعلقة بالمناطق المحمية متاحة بيسر لمساعدة التقييم والرصد وصنع القرار والإبلاغ عما يحرز من تقدم نحو تحقيق هدف اتفاقية التنوع البيولوجي ، وما يتصل بهذا الموضوع من اتفاقيات واتفاقات وبرامج .

٥٧- هناك حاجة واضحة إلى تعزيز وتشجيع التعاون بين جميع أصحاب المصلحة ، بما فيهم المنظمات والاتفاقيات الدولية التي تعالج موضوع المناطق المحمية ، والوكالات الحكومية والمجتمعات الأصلية والمحلية التي تعيش في المناطق المحمية أو في مناطق متاخمة لها ، والقطاع الخاص ، بقصد التنسيق بين الأنشطة والتشجيع على تضافر الجهود وتفادي الازدواج غير الضرورية وكفالة إتاحة جميع الموارد اللازمة .

٥٨- بينما تتطورت الجهود الدولية لحفظ التنوع البيولوجي ، أصبح من الواضح أن المناطق المحمية هي لب أية استراتيجية عالمية للتنوع البيولوجي ، لتحقيق نجاحها . وبدون حفظ المناطق الجوهريّة من الموائل وكذلك حفظ مناطق امتصاص الصدمات حول تلك المناطق الجوهريّة ، والربط بين ممرات الحياة الأبدية (wildlife) فإن التنوع البيولوجي سيضيع . وبالإضافة إلى ذلك فإن المناطق المحمية تحمي المناظر الطبيعية من أرضية وبحرية ، والمناطق الطبيعية في سبيل تحقيق تقدير البشر لها واستعمالهم لها على النحو السوي وعلى المدى الطويل .

٥٩- بإيجاز ، نظراً للمنافع العديدة للمناطق المحمية ، أن تلك المناطق هي أدوات هامة لإدراك أهداف الاتفاقية ، الرامية إلى تحقيق تخفيض محسوس في معدل ضياع التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠ . بيد أن الشبكة العالمية الحالية من المناطق المحمية ليست كافية من حيث السعة والصفة التمثيلية والتماسك ، كما أنها ليست تدار بكفاءة كافية لجعلها تسهم إسهاماً أمثل في منع ضياع التنوع البيولوجي العالمي . ولذا ، هناك حاجة عاجلة إلى اتخاذ خطوات لتحسين التغطية والصفة التمثيلية ، والتوصيلة والإدارة في المناطق المحمية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي .

المرفق

فئات الـ IUCN لإدارة المناطق المحمية (١٩٩٤)

الفئة الأولى أ- الحماية الطبيعية الصارمة : منطقة محمية تدار أساساً في سبيل العلم .

هي منطقة من اليابسة و/أو من البحر ، فيها بعض الأنظمة الإيكولوجية البازرة أو ذات الصفة التمثيلية والسمات الجيولوجية أو الفيزيولوجية و/أو الأنواع ، ومتاحة أساساً للبحث العلمي و/أو الرصد البيئي .

الفئة الأولى ب - المناطق البرية : مناطق محمية تدار أساساً لحماية البراري (wilderness) .

هي منطقة واسعة من الأرض و/أو البحر لم يطرأ عليها تغير أو طرأ تغير طفيف ، تحتفظ بطابعها الطبيعي وتأثيرها الطبيعي ، دون إسكان دائم أو إسكان محسوس ، وتكون محمية ومدارة على نحو يحفظ ظروفها الطبيعية.

الفئة الثانية - المرتع الوطني : منطقة محمية تدار أساساً لحماية الأنظمة الإيكولوجية وللترفيه .

هي منطقة طبيعية من الأرض و/أو البحر ، مقصود منها أن تقوم بما يلي : (أ) حماية السلامة الإيكولوجية لنظام إيكولوجي أو أكثر من نظام إيكولوجي للأجيال الحاضرة والمستقبلية (ب) استبعاد الاستغلال أو شغل المنطقة بما يضر بأغراض تحديد المنطقة (ج) توفير أساس لفرص الأنشطة الروحية والعلمية والتربوية والترفيه وفرص للزائرين ، ويجب أن تكون جميع هذه الأمور متوائمة من الناحية البيئية والثقافية .

الفئة الثالثة - الصروح الطبيعية (natural Monument) : منطقة محمية تدار أساساً لحفظ سمات طبيعية محددة .

هي منطقة تحوى سمة أو أكثر من السمات الطبيعية أو الطبيعية/الثقافية المحددة ، ذات القيمة البازرة أو الفريدة بسبب قدرتها الذاتية وصفاتها التمثيلية أو الجمالية أو أهميتها الثقافية .

الفئة الرابعة - منطقة إدارة الموائل/الأنواع : منطقة محمية تدار أساساً في سبيل الحفاظ من خلال التدخل الإداري (التسيير)

منطقة من الأرض و/أو البحر ، خاضعة لتدخل نشط لأغراض الإدارة ، بما يكفل حفظ الموائل و/أو الوفاء بمتطلبات أنواع محددة .

الفئة الخامسة - المناظر الطبيعية البرية/البحرية المحمية : منطقة محمية تدار أساساً لحفظ المناظر الأرضية/البحرية وللترفيه .

منطقة من الأرض ذات ساحل أو ذات بحر حسب ما يكون الأمر مناسباً ، أدى فيها التفاعل بين الناس والطبيعة على مر الزمن إلى إيجاد منطقة ذات طابع متميز له قيمة جمالية أو إيكولوجية و/أو ثقافية ذات شأن ، وكثيراً ما

يكون فيها تنوع بيولوجي عال . وصون سلامة هذا التفاعل التقليدي أمر حيوي في سبيل حماية وصيانة وتطور تلك المنطقة.

الفئة السادسة - منطقة محمية لإدارة الموارد : منطقة محمية تدار أساساً للاستعمال المستدام للأنظمة الإيكولوجية الطبيعية .

هي منطقة تضم ، بصفة سائدة ، أنظمة طبيعية غير معدلة ، وتدار لكفالة الحماية والصيانة على الأجل الطويل للتنوع البيولوجي ، مع توفير تدفق مستدام للمنتجات والخدمات الطبيعية في نفس الوقت ، لتلبية احتياجات المجتمع.

المصدر : IUCN ، ١٩٩٤

مراجع

- Balmford, A., Bruner, A., Cooper, P., Costanza, R., Farber, S., Green, R. E., Jenkins, M., Jefferiss, P., Jessamy, V., Madden, J., Munro, K., Myers, N., Naeem, S., Paavola, J., Rayment, M., Rosendo, S., Roughgarden, J., Trumper, K., Turner, R.K. 2002. "Economic Reasons for Conserving Wild Nature." *Science* Vol, 297. August 9.
- Bruner, A. Gullison, R. E., Rice, R. E., da Fonseca G. A. B. 2001. "Effectiveness of Parks in Protecting Tropical Biodiversity". *Science* Vol. 291:125-128.
- Burke, L., E. Selig and M. Spalding. 2002. *Reefs at Risk in Southeast Asia*. Washington DC, USA: World Resources Institute.
- Carey, C., N. Dudley and S. Stolton. 2000. *Squandering Paradise? The importance and vulnerability of the world's protected areas*. Gland, Switzerland: WWF.
- Chape, S., S. Blyth, L. Fish, P. Fox, and M. Spalding (compilers) (2003). *2003 United Nations List of Protected Areas*. UNEP-WCMC and WCPA. IUCN, Gland, Switzerland and Cambridge, UK
- Costanza, R.; d'Arge, R.; de Groot, R.; Farber, S.; Grasso, M.; Hannon, B.; Limburg, K.; Naeem, S.; O'Neill, R.; Paruelo, J.; Raskin, R.; Sutton, P., and van den Belt, M.1997. "The value of the world's ecosystem service and natural capital." *Nature* 387: 253-260.
- Daily, G.C. 2000. "The Value of Nature and the Nature of Value." *Science* Vol. 289: 395.
- Davey, A.G. 1998. *National System Planning for Protected Areas*. Gland, Switzerland and Cambridge, UK: IUCN.
- FAO, 2001. *Global Forest Resources Assessment 2000*. FAO Forestry Paper 140, Rome, Italy. 479p.
- IUCN. 1994. *Guidelines for Protected Areas Management Categories*. CNPPA with assistance of WCMC. Gland, Switzerland and Cambridge, UK: IUCN.
- IUCN. 1998. *Economic Values of Protected Areas: guidelines for protected area managers*. Produced by the Task Force on Economic Benefits of Protected Areas of the World Commission on Protected Areas (WCPA) of IUCN in collaboration with the Economics Services Unit of IUCN.
- IUCN. 1999. *Threats to Forest Protected Areas: Summary of a survey of 10 countries carried out in association with the World Commission on Protected Areas*. Research Report for the World Bank/WWF Alliance for Forest Conservation and Sustainable Use. November.
- Pressey, R. L. 1994. "Ad Hoc Reservations – Forward or Backward Steps in Developing Representative Reserve Systems". *Conservation Biology* Vol. 8: 662-668.
- Sandwith, T., C. Shine, L. Hamilton and D. Sheppard. 2001. *Transboundary Protected Areas for Peace and Cooperation*. Gland, Switzerland and Cambridge, UK: IUCN.
- Scott, J. M., F. W. Davis, R. G. McGhie, R. G. Wright, C. Groves and J. Estes 2001. "Nature reserves: Do they capture the full range of America's biological diversity?" *Ecological Applications* Vol. 11: 999-1007.
- Thorsell, J., Ferster Levy, R. and Sigaty, T. (1997) *A global overview of wetland and marine protected areas on the World Heritage list. A Contribution to the Global Theme Study of World Heritage Natural Sites* carried out in collaboration with The World Conservation Monitoring Centre
- UNEP. 1995. *Global Biodiversity Assessment*. Cambridge University Press

UNEP. 2002. Global Environment Outlook-3: Past, present and future perspectives. United Nations Environment Programme, Nairobi, Kenya and Earthscan.

UNEP-WCMC. 2001. GEO-3 Protected areas snapshot. United Nations Environment Programme, Nairobi, Kenya (cited in UNEP, 2002)

WRI, IUCN and UNEP. 1992. Global Biodiversity Strategy: Guidelines for action to save, study and use Earth's biotic wealth sustainably and equitably. ISBN: 0-915825-74-0.
